الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

الباحثة. اقبال هاتف جاسم المشرف أ.د. خالد حسن محمد اسماعيل البيلي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / كلية الدراسات التجارية

الملخص:

برامج الاصلاح الاقتصادي الممولة من قبل مجموعة مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين ، هي مجموعة من السياسات التي تستخدم في اعادة تخصيص الموارد المتوفرة في البلدان النامية من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ورفع كفاءة ومستوى الانتاج في اطار تحرير الاقتصاد القومي ، ومعالجة المديونية الخارجية معتمدة على الية السوق ، يعد العراق من الدول حديثة العهد في تطبيق تلك السياسات وأول دولة عربية نفطية طبقت هذه السياسات في القرن الحادي والعشرين ، ان العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، قد شهد تحولا" كبيرا" على الصعيد السياسي والاقتصادي وترتب عليه العديد من التغيرات لم تكن معروفة في الاقتصاد العراقي كالتحول نحو اقتصاد السوق والإدارة اللامركزية ، وما لهما من دور في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بعد تطبيق برامج سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي الممولة من قبل صندوق النقد الدولي عام٢٠٠٤ ، متمثلة ببرامج إصلاح السياسة النقدية من خلال اصدار عملة عراقية جديدة ذات مواصفات عالمية ، وإصلاح السياسة المالية بتحسين الاجراءات الضريبية ، والكمركية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وانفتاح العراق على العالم الخارجي باعتماده سياسة الباب المفتوح ، واصبح العراق على اثر تبنيه تلك السياسة سوقا" لتصريف السلع الرديئة ، التي ادت الى استنزاف معظم الموارد الاقتصادية وتراجع قدرة المنتج العراقي على المنافسة والنمو، لاسيما وان البيئة الاقتصادية العراقية تتسم بعدم الاستقرار ونواجه تحديات وعوائق كثيرة جعلت من تجربة تطبيق سياسات الاصلاح في العراق ليست بالمستوى المطلوب في اغلب الانشطة الاقتصادية ، فقد حققت تلك البرامج الجزء الاسهل، وهو الاستقرار والنقدي فقط ، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على ان الاقتصاد العراقي واقع تحت تأثير ثلاثية الفشل الاقتصادي ، المتمثلة في البطالة والفقر والفساد المالي والاداري، وان الاقتصاد العراقي مازال سائر على النهج الاقتصادي السابق لعملية الاصلاح الاقتصادي والقائم على الادارة المركزية الممسكة بكل المفاصل الاقتصادية القائمة على الريع النفطي .

الكلمات المفتاحية: (الآثار الاقتصادية والاجتماعية، سياسات الإصلاح الاقتصادي).

The economic and social effects of economic reform policies in Iraq after ٢٠٠٣

Researcher. Iqbal hatif Jassim

Prof. Dr. Khaled Hassan Muhammad Ismail Al-Bayli

Sudan University of Science and Technology / College of Business Studies

Abstracts:

Economic reform programs funded by a group of institutions of the International Monetary Fund and the World Bank, are a set of policies that are used to reallocate the resources available in developing countries in order to address structural imbalances in the economy and raise the efficiency and level of production within the framework of liberalizing the national economy, and dealing with external indebtedness based on a mechanism The market, Iraq is one of the new countries in the application of these policies and the first oil-producing Arab country to implement these policies in the twenty-first century, that Iraq after ٢٠٠٣, has witnessed a "major" shift on the political and economic levels and resulted in many changes that were not known in the economy Iraq, such as the shift towards a market economy and decentralized administration, and their role in influencing macroeconomic variables, after implementing programs of economic stability and structural adjustment policies funded by the International Monetary Fund in ٢٠٠٤, represented by monetary policy reform programs through the issuance of a new Iraqi currency with international specifications, And reforming financial policy by improving tax and customs procedures, liberating foreign trade, and opening Iraq to the outside world by adopting the open-door policy, and after adopting that policy, Iraq became a market for selling bad goods, which led to the depletion of most economic resources and the decline in the ability of the Iraqi product to compete and grow Especially since the Iraqi economic environment is characterized by instability

and we face many challenges and obstacles that made the experience of implementing reform policies in Iraq not at the required level in most economic activities. These programs have achieved the easiest part, which is stability and monetary only. The Iraqi economy is under the influence of the triple economic failure, which is represented by unemployment, poverty, and financial and administrative corruption.

Keywords: (economic and social effects, economic reform policies).

المقدمة:

تعد سياسات الاصلاح الاقتصادي واحدة من اهم القضايا المثيرة للجدل ، وذلك من حيث تحقيق الاهداف والنتائج المتحققة منها من جهة ، وتوجيه انتقادات موضوعية لها من مختصين من جهة اخرى ، بسبب تبنيها من قبل اهم المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ، إن الكثير من الدول النامية ومن ضمنها العراق تسعى إلى تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية دون تدخل الدولة ، اذ ان برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي لها آثار سلبية وآثار ايجابية في الوقت نفسه ، وأن تلك الآثار السلبية تنعكس على ذوي الدخل المحدود وعلى الفقراء وتؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة ، ولذلك وضعت برامج تلائم اقتصاديات تلك الدول ومن ضمنها العراق ، من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والعدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بات الإصلاح الاقتصادي الشغل الشاغل للدول النامية من خلال ضغوط المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول والتي تتمثل باختلاف ميزان المدفوعات وعجزه واختلاف الموازنة العامة للدولة وعجزها وكذلك تفاقم المديونية الخارجية لتلك الدول ، هذا من جانب ، والضغوط الدولية التي تمارس على الدول النامية متمثلة بمشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين من جانب أخر إذ نجد الدول النامية مجبرة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل الحصول على دعم المؤسستين المذكورتين أعلاه ، لذا نجد ان القروض الميسرة التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين مقرونة بتنفيذ تلك البرامج كشروط مسبقة تتعهد الدول الراغبة في الحصول على قروض ميسرة من هاتين المؤسستين بتنفيذها.

هدف البحث :

يهدف البحث للتعرف على بيان الأسس النظرية لسياسات برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي ، وواقع وطبيعة الاقتصاد العراقي (قبل وبعد) عام ٢٠٠٣ ، والتعرف على الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق .

فرضية البحث :

- أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى آثار اقتصادية ايجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، سعر الصرف) .
- أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى آثار اجتماعية سلبية على مؤشري (البطالة ، والفقر) في العراق .

هيكلية البحث :

يتكون البحث من الاطار العام للبحث (المقدمة ، هدف البحث ، فرضية البحث ، وهيكلية البحث) ومن ثلاث مطالب ، تناول المطلب الاول مفهوم الاصلاح الاقتصادي ومبرراته ، وتناول المطلب الثاني واقع الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ، ومبررات الاصلاح ، اما في المطلب الثالث تناولنا الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اضافة الى الاستنتاجات والتوصيات .

المطلب الاول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي ومبرراته

كلمة الإصلاح توحي بفعل يأتي بعد عطب ، وهكذا فإن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي تظهر عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية أو خارجية تستدعي إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي، وإزالة الاختلالات والارتباك الاقتصادي الذي يعوق عملية التقدم ، ولقد استخدمت كلمة " الإصلاح الاقتصادي Economic Reform" في بداية الثمانينيات من القرن الماضي كبديل عن التنمية Development كما يشار لها ، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقريريهما ، وهي تحمل منعطفا جديدا في الحياة الاقتصادية الدولية وسرعان ما انشرت في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الإعلام ، وكذلك الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها وتعد مسألة تحديد مفهوم للإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في موضوعه

وذلك لتعدد أراء ووجهات نظر الأهداف في هذا المصطلح ، كما تنبع أهمية تحديد المفهوم في كونها تمهد لفهم السياسات المنبثقة عنه ومن ثم معرفة الأهداف التي يسعي لتحقيقها.

تضمنت الكثير من الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة للإصلاح الاقتصادي ، اذ تظهر الحاجة للإصلاح بسبب الاختلالات والتشوهات في اداء المتغيرات الاقتصادية ، اذ يعد الإصلاح تعبيراً عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف كضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار ([١].

ويقصد بالإصلاح الاقتصادي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة او السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف من او ازالة التشوهات في الهيكل او الاداء الاقتصادي او لغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي ، كما تسهم سياسات الإصلاح في زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية وتقلل من اثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات . [٢]

كما يعرف على أنه عملية تستهدف تحسين اسلوب تعبئة وتخصيص الموارد لتلبية احتياجات الاقتصادية والاجتماعية ، وتتراوح معالمه بين فلسفة الاقتصاد الحر والاهداف العامة للسياسات الإنمائية والمؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي .

فالإصلاح الاقتصادي هو تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه ، ويعرف بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة .[٣]والإصلاح الاقتصادي وفق التوجه الرأسمالي ينصرف إلى ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع ، فهو عبارة عن مجموعة من السياسات الإصلاحية

والتصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الاختلالات القصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكييف لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد، أي أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكلي في الاقتصاد[٤] .

ويمكن التفريق بين مستويين من الإصلاح الاقتصادي ، الإصلاح الاقتصادي بمفهومه الواسع الذي ينطلق من الاقتصاد ، والمستوى الثاني الذي ينحصر فيه الإصلاح في معناه الضيق المتعلق بالسياسة الاقتصادية وفيما يلي تفصيلهما :[٥]

– المستوى الأوّل: هو مستوى الاقتصاد السياسي، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الواسع ، إذ يندرج ضمن حركة تغيير جذرية شاملة تستهدف تغيير أسس النظام الاقتصادي– الاجتماعي القائم بأكمله واستبداله بنظام آخر ، وبهذا المعنى من الأصح الحديث عن عملية انتقال وليس عن مجرد إصلاح محدود، والحديث عن عملية انتقال يجرنا بالضرورة إلى تناول تلك المسائل المعقدة للتغيير الاجتماعي ككل مثل مسائل أنماط الإنتاج الموجود وشكلها ، ومسألة طبيعة ودور الدولة...إلخ، ومن ثم تحليل هيكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن في ظلها تحقيق الانتقال إلى النظام الجديد.

– المستوى الثاني : وهو مستوى السياسة الاقتصادية، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الضيق وهو المعنى الشائع الآن والمقصود منه هو إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها ، وتكمن هذه التعديلات فيما يسمى بالسياسات الظرفية التي تستهدف التأثير على قيم بعض المتغيرات– الأدوات للسياسة الاقتصادية لبلوغ بعض الأهداف ، واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع واقع الأزمات الدورية التي تعصف بالنظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى.

والشيء الذي تجدر الإشارة إليه هو الخلط الحاصل بين هذين المستويين في معظم الدول النامية، ممّا أدّى إلى حالة من المتاهة والضياع في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

لذلك ومن خلال استعراضنا لأهم مفاهيم سياسة الإصلاح ، وجد اخرون بعض الملاحظات على هذه السياسة يمكن إيجازها بالاتي :[٦]

١– أن مجال سياسة الإصلاح الاقتصادي يجب أن يتسع حسب أولويات منطقية وبعلاقات وبتشابك وبترابط مدروس وبنسق متكامل ومنطقي حيث أن الإسراع بعملية الإصلاح الشامل بدون

تمهيد او إعداد كاف يمكن أن يحقق نتائج غير مرضية ، لذلك يجب تحديد نطاق ومجال وخطوات الإصلاح بتأن وتدبر .

٢- طالما أن عملية الإصلاح متغيرة ومتطورة فأنها يجب أن تستخدم أدوات ومعايير مرنة ديناميكية تتناسب مع المد والجزر والتفاعل الذي يحدث في عملية الإصلاح وا بطبيعة الحال بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي توجد في كل مرحلة من مراحل التنمية .

٣- ان نجاح سياسة الإصلاح والتحرر الاقتصادي أو فشلها يعتمد الى حد كبير على فكرة قدرة وكفاءة الجهاز السياسي في الدولة والكوادر الفنية المتخصصة التي تقود وتتولى عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى توازنات جديدة تستخدم معايير آليات السوق الحر وزيادة الأهمية النسبية للملكية الخاصة والقطاع الخاص في المجال الإنتاجي والخدمي ، كما تعتمد أيضا على مدى استجابة شرائح المجتمع المختلفة المستفيدة من القطاع الحكومي والعام للتغير والتحول نحو التخصصية واستخدام البات السوق .

وتأسيساً على ما سبق يمكن للباحثة القول أن الإصلاح الاقتصادي هو عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها لغرض تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة والحاجة الاجتماعية على وجه أفضل من ذي قبل ، من أجل تصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق التوازنات الاقتصادية لغرض تحقيق النمو الاقتصادي .

ثانيا" - مبررات الإصلاح الاقتصادي :

إن البيئة الاقتصادية العالمة التي تواجهها بلدان العالم وتحديدا" النامية منه قد أصبحت تتطلب قدرا عاليا من الكفاءة الإنتاجية و التنافسية فمن سمات هذه البيئة ، التقدم التكنولوجي المتسارع والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل والعالمية التي تشير إلى تلاشي أو انخفاض الحواجز التي تعترض التدفقات السلعية والمالية وصولا الى ظهور التكتلات الاقتصادية الحديثة لذلك فلا بد من تحقيق قدر من الكفاءة الإنتاجية ومن التنافسية من اجل الصمود أمام المنافسة الأجنبية والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

لقد أظهرت التقارير الصادرة من الأمم المتحدة والجهات ذات العلاقة من إن اقتصاديات الدول النامية قد أصابها الكثير من التدهور والتردي نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية ودخول المنطقة في دوامة من الصراعات والحروب ولعقود طويلة استنزفت فبها معظم الموارد مما دفع

تلك الدول الى الاستدانة من المؤسسات العالمية ، كذلك السياسات غير المناسبة التي تم تبنيها والتي فتحت الباب إمام الاختلالات في جميع هياكل الاقتصاد الوطني وأصبحت التشوهات الناتجة سمة من سمات هذا العصر فهناك اختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري واختلال ما بين الادخار والاستثمار واختلال في توزيع الموارد والاستخدام وغيرها ، و يمكن توضيح ابرز المبررات التي شكلت حافزاً قفويا" للإصلاح بالنقاط الاتية :[٧]

- الركود والتذبذب في معدلات النمو وضعف القاعدة الإنتاجية التي تعكس الاختلالات الهيكلية والقصور في الاقتصاد .
- الاختلالات المالية الكبيرة والتوسع في معدلات نمو السيولة المحلية مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات.
- هياكل الحوافز المشوهة بشكل كبير بسبب القيود الحكومية على الأسعار بما فيها أسعار الصرف.
- تنامي الواردات السلعية بمقدار وتراجع الصادرات مما يعني عجزا" مستمرا" في الميزان التجاري وبعده ميزان المدفوعات.
- زيادة الدين الخارجي مع ارتفاع في أسعار الفوائد الدولية الحقيقة مما زاد من أعباء خدمة الدين هذا قابله انخفاض في الموارد من النقد الأجنبي بسبب التدهور في شروط التبادل التجاري الناجمة عن الانخفاض في الأسعار العالمية للسلع المصدرة لاعتماد اغلب صادرات الدول على سلعة واحدة او سلعتين كثيرا ما تكون عرضة للتقلبات في الأسعار الدولية مقابل ارتفاع مستمر في أسعار التكنولوجيا والسلع الصناعية.
- قصور الأداء وضعف الإنتاجية مما يؤديان الى عدم قدرة الاقتصاد القومي على النمو المتوازن والمتواصل وبالتالي فأن الاقتصاد لن يكون قادرا على توليد وتعبئة المدخرات المحلية الكافية لتمويل الاستثمار الضروري لتحقيق النمو.
- التراجع في معدلات النمو للدول الصناعية الكبرى (التباطؤ العالمي) والذي انعكس ليشكل انخفاض في الطلب على صادرات الدول النامية. اذ اتبعت العديد من الدول الصناعية سياسات نقدية متشددة كان الهدف منها مكافحة التضخم وزيادة التوجهات الحمائية التجارية للدول الصناعية ، كذلك العوامل المناخية والبيئية التي عانت منها

الدول النامية مثل التصحر وإتباع سياسات زراعية غير سليمة والتلوث البيئي الذي أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي والحاجة إلى التعويض من خلال الاستيراد مما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات.

- التدخل الواسع من قبل السلطات العامة في النشاط الاقتصادي والذي جاء على حساب المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية وتدني الكفاءة الإنتاجية كذلك الإسراف في استخدام الطاقة بسبب انخفاض أسعارها.

ومن ناحية أخرى توجد مجموعة من الضغوط الخارجية والعوامل الدولية التي تفرض نفسها على أي اقتصاد لانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن أبرز الضغوط الخارجية الآتي :[٨]

– لا يمكن فصل سياسات الإصلاح الاقتصادي عن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية للدول النامية، ولهذا حدث ارتباط بين عملية إعادة الجدولة وبرامج الاستقرار الاقتصادي التي تعقدها هذه الدول مع المؤسسات الدولية.

– الاتجاه التنازلي للدورة التجارية والركود الاقتصادي الذي عانت منه الدول المختلفة بدرجات متفاوتة أدّى بالدول المتقدمة إلى انتهاج سياسة التحرير وحث الدول النامية على إتباعها ، حيث عكفت المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز البحث على دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية وكان الفكر الليبرالي يغلب على القائمين على هذه المؤسسات والهيئات والمراكز، وبالتالي وضعت الخطوط الأساسية التي يمكن أن تخرج الرأسمالية العالمية من أزمتها، وقد تمحورت هذه الخطوط بخلفيتها الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، حول إيجاد البرامج الكفيلة بإعادة احتواء البلدان النامية، أي إعادة فتحها من جديد، من خلال خلق الأجواء المناسبة لذلك (هذه الخلفية هي التي تشكل الدوافع الأساسية لوضع الشروط والمبادئ التي تم تطويرها من قبل المنظمات الدولية ، وهي التي ظهرت على شكل توصيات تحت عنوان (ليبرالية التكيف)، حيث قادت هذه المنظمات والهيئات الهجوم ضد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية ونادت بالعودة إلى ليبرالية السوق) ، لقد رفضت أغلب الدول النامية هذه الشروط ، خاصة تلك التي اتبعت النهج الوطني المستقل ، إلا أن تفاقم الصعوبات الاقتصادية ، وتزايد الديون الخارجية وفشل عملية التنمية ، وسعي البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى نقل أزمتها وتصديرها إليها جعلها تخضع لتلك المطالب والشروط التي كان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي قد تبنياها وصاغاها،

كلا على طريقته وضمن أهدافه، على شكل (وصفة) جاهزة تم تعميمها على جميع البلدان النامية دونما تمييز تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي) ، لذا يمكن القول بأن جانبا" مهما في برامج التحرير الاقتصادي يتم في واقع الأمر تحت ضغوط المنظمات الاقتصادية الدولية بدعوى محاولة تخفيف عبء الدين الخارجي وتكلفة خدمته وليس استجابة لضغوط الاختلالات الداخلية للاقتصاد الوطني أو رغبة حقيقية في تحرير الاقتصاد، وبناء على ما سبق نجد بأنّ الدولة التي تنتهج سياسة التحرير الاقتصادي سواء بدوافع داخلية أم وفقا لضغوط خارجية تترجم أهدافها العامة في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وفقا لتلك الدوافع التي أدت بها إلى انتهاج هذه السياسة ، مرشدة القائمين على تنفيذ تلك السياسة لاستخدام مجموعة متكاملة ومناسبة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف المنشودة [٩] .

المطلب الثاني – واقع الاقتصاد العراقي ومبررات الاصلاح بعد عام ٢٠٠٣ :

تبلغ مساحة العراق (٤٣٧٣١٥) مليون كيلوا متر مربع ، وهناك ستة دول تجاور العراق وتشاركه في المياه والحدود وهي كل من (تركيا ، ايران ، الاردن ، سوريا، الكويت ، والسعودية) ، ويقدر عدد سكانه نحو(٣٧١٤٣) مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠١٦ ، وقوة العمل بلغت نحو (٨) مليون فرد[١٠] ، ويتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي بامتياز، وذلك بسبب امتلاكه ثروات هائلة من الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الثروة الاستخراجية من النفط والغاز ، وحسب تقديرات عام ٢٠١٧ فأن الاحتياط المؤكد من النفط الخام للعراق قد قدر بحدود (١٤٣) مليار برميل ، ولهذا اعد العراق بالمركز الخامس عالميا" بعد كل من ايران ، وكندا ، والسعودية ، وفنزويلا ، اما عالميا فأن نسبة الاحتياط العراقي قد قدرت بحدود (١١.١٣%) ، و(١٤.٢١ %) من احتياطي الدول المصدرة للنفط (اوبك) ، اما فيما يخص احتياط العراق من الغاز الطبيعي فقد قدر بما يقارب (١١٠) ترليون قدم مكعب[١١] ، يهيمن القطاع النفطي على مجمل القطاعات الإنتاجية ، وذلك بسبب قلة تكلفة انتاجه مقارنة بالدول المنتجة للنفط ، وشكلت نسبة عوائده (٩٨ %) من إجمالي الصادرات ، وتساهم هذه العوائد بنسبة (٩٥ %) في ايرادات الموازنة العامة للدولة ابتداء" من موازنة عام ١٩٧٠ الى موازنة عام ١٩٩٠ ، وان نسبة المشاركة هذه أدت إلى الركود التضخمي وعدم التنويع في القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وهذا يعني إن الإنفاق الحكومي

محددا" رئيسيا" بمسارات التنمية ، وهذا إن دل على شيء انما يدل على عمق وحدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصله الاقتصادية ، وفيما يلي بعض هذه الاختلالات والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تردي مستوى الاقتصاد العراقي وتراجع معدلات النمو فيه :

١- تدهور معدلات النمو الاقتصادي : انخفضت معدلات النمو في الاقتصاد العراقي بشكل واضح وكبير اثر خوضه لحربين متتاليتين ، و كذلك فرض العقوبات الاقتصادية عليه لا كثر من (١٣) عام ، وهذا الامر ادى الى توقف شبه كامل للقطاعات الاقتصادية الحيوية . بسبب توقف تصدير النفط لان معظم هذه القطاعات تعتمد في تمويلها على واردات النفط المصدر . اذ انخفضت معدلات النمو من (٦٥%) عام ١٩٧٩ الى نحو(٧.٥١-%) عام ٢٠٠٢ [١٢] .

٢- اختلال الهيكل الإنتاجي : يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في الهيكل الاقتصادي الإنتاجي وذلك بسبب الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وهيمنته في تكوين النسبة الاكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تشكل إيراداته بنسبة (٩٥ %) من حصيلة الصادرات ، فهو المصدر الرئيسي في تمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي لمتوسط مدة الدراسة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) ، وكذلك نجد ان نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة والصناعة و السياحة) متدنية جدا" من الناتج المحلي الإجمالي وجدول (١) يوضح ذلك الاختلال ، ففي عام ١٩٨٠ بلغت مساهمة القطاع النفطي بأجمالي الناتج المحلي نحو (٦٥.٣%) ، لكن اخذت بالانخفاض الى نحو (٣٩.٥%) عام ١٩٨٢، وان هذا الانخفاض لم يأتي نتيجة لتحسن في الناتج المحلي الاجمالي ، وانما كان بسبب تدهور الانتاج في القطاع النفطي بعد خوض العراق حرب الخليج الاولى ضد ايران لما يقارب (٨) سنوات ، اما القطاعيين الزراعي والصناعي فقد ازدادت مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا لا يعني ايضا ان هنالك زيادة في انتاج القطاعين في تلك المدة ، وانما جاءت هذه الزيادة نتيجة انخفاض في انتاج القطاع النفطي ، اما عام ١٩٨٨ مع انتهاء الحرب العراقية الايرانية بدأ القطاع النفطي في العراق يستعيد نشاطه ومكانته التصديرية اذ بلغت مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي نحو (٦٣.١%) ، وفي عام ١٩٩٠ عادت لتنخفض الى نحو (%) ، بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بعد اجتياح الحكومة السابقة لدولة الكويت ، وفي عام ١٩٩٤ انخفضت نسبة مساهمة الاقطاع النفطي

في الناتج المحلي الاجمالي حتى اصبحت سالبة اذ بلغت نحو (٢٤-%) ، ويعزى ذلك الى ارتفاع نفقات الاعمار في القطاع النفطي ولاسيما في قطاع النفط الخام ، هذا من جهة ، والى استخدام اسعار صرف متعددة في تقييم تكاليف ومخرجات القطاع النفطي من جهة اخرى ، وفي عقد التسعينات نجد ان القطاع الزراعي اخذت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ترتفع بنسبة بلغت نحو (١٠٥%) من اجمالي اناتج المحلي الاجمالي ويعزى سبب ذلك الى الاضرار التي تعرض له القطاع النفطي في ذلك العقد ، واعتماد الناتج المحلي على القطاع الزراعي وتنشيطه ليوفر السلع والمواد الغذائية الضرورية للمواطن العراقي ، لاسيما بعد فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على العراق والتي استمرت حتى عام ٢٠٠٣ ، وهذا يعكس مدى حجم الاختلالات في الهيكل الاقتصادي الانتاجي[١٣] .

جدول (١) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط المدة (١٩٨٠_٢٠٠٢) .

السنة	القطاع النفطي %	القطاع الزراعي%	القطاع الصناعي والتحويلي %	نمو الناتج المحلي الاجمالي %
١٩٨٠	٦٥.٣	٢٢	١٢.٦	_
١٩٨٢	٣٩.٥	٣٥	٢٥.٤	-١٧.٢
١٩٨٤	٤٨	٣٥	١٧.٢	٢.٢
١٩٨٦	٥٢.٨	٣٣.٤	١٣.٥	٥.٧
١٩٨٨	٦٣	٢٥	١٢	١٥.٢
١٩٩٠	٦١	٢٥.٤	١٣	-١٢.٨
١٩٩٢	٢٤	٦٠.٢	١٦	-٣٢.٧
١٩٩٤	-٢٤	١٠٥	١٩	-١٤.٦
١٩٩٧	٢٦,٧	٢٨.٧	٨.٤	-٦.٧
١٩٩٩	٧٢	٢١.١	٦.١	٢٨.٢
٢٠٠١	٦٩.٨	٢٢.٦	٧.٥	٢.١
٢٠٠٢	٦٨.٥١	٢٣.٥٦	٧.٩٢	-٧.٥١

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على ١- وزارة التخطيط المركزي في العراق ، دائرة الحسابات القومية . ٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات / مديرية الحسابات القومية ، ٢٠٠٥ .

٢ – اختلال الميزان التجاري : يعد العراق من اكثر الدول انكشافا" في العالم بسبب اعتماد تجارته الخارجية على القطاع النفطي ، فقد كانت نسبة ايراداته من النقد الاجنبي حوالي (٩٥ %) من الصادرات النفطية ، وشكلت نسبة السلع الرأسمالية والوسيطة من مجموع الاستيرادات

حوالي(٧٤%) خلال المدة ١٩٧٠ -١٩٩٠ [١٤] ، وان هذا الانكشاف جعل الاقتصاد العراقي يكون عرضة" للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي سببت اختلال في الميزان التجاري ، وقد سجل الميزان التجاري عجز مستمر للفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢) بسبب العقوبات الاقتصادية فأصبحت نسبة الاستيرادات تفوق نسبة الصادرات، فبلغ حجم الاستيرادات عام ١٩٩٠ نحو (١٥٠٢٦٩٧) مليون دينار عراقي ، واخذت بالتزايد حتى وصلت الى (١٨٣٥٢٥٦) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٢ ، اما الصادرات فبلغت نحو (١٢١٨٦١) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٠ واخذت بالانخفاض حتى بلغت حوالي (٧٠٤١٣) عام ٢٠٠٢ ليسجل الميزان التجاري عجز بلغ نحو (١٣٨٠٧٨٦-) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٠ ، ليرتفع العجز الى نحو(١٧٦٤٨٤٣-) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٢ ، كما موضح ذلك في الجدول(٢) .

٣ – اختلال هيكل الموازنة العامة : لقد غلب على الموازنة العامة ارتفاع في مستوى العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة وقصور في الإيرادات العامة المتمثلة بالإيرادات النفطية فقط ، وعدم تنوع مصادر الإيرادات الأخرى مثل قطاع الصناعة والزراعة والسياحة والضرائب والرسوم والاستثمار ، وانها من اهم الاسباب الرئيسية التي ادت الى الاختلال او العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة .

جدول (٢) عجز الميزان التجاري في العراق للمدة ١٩٩٠– ٢٠٠٢ (مليون دينار عراقي)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	عجز الميزان التجاري
١٩٩٠	١٢١.٨٦١	١٥٠٢٦٩٧	-١٣٨٠٧٨٦
١٩٩١	٣٥٠٥٦	١٨٦٣٥٨	-١٥١٣٠٢
١٩٩٢	١٥٠٤٩	٢٠٦١٩٣	-١٩١١١٤٤
١٩٩٣	١٤٢١٤	٤١٥٠٣٣	-٤٠٠٨١٤
١٩٩٤	١٢٦٦٤	٢٧٦٤٩٩	-٢٦٣٦٣٥
١٩٩٥	١٥٥٠٨	٢٨٢٨٨٤	-٢٦٧٣٧٦
١٩٩٦	٣٥٠١٣	٢٣١٥٩٢	-١٩٦٥٧٩
١٩٩٧	٣٦٦٧٠	١٨٤٨٠٩	-١٤٨١٣٩
١٩٩٨	٦٩٣٨٣	٢٤٧٣٦٨	-١٧٧٩٨٥
١٩٩٩	١٠٣٧٢٨	٤٣٢٢٧٣	-٣٢٨٥٤٥
٢٠٠٠	٨٣٠٥٧	٧٢١٣٩٦	-٨٣٨٣٣٩
٢٠٠١	٩٣٩٣٧	١٣٦٤٩٩١	-١٢٧١٠٥٤
٢٠٠٢	٧٠٤١٣	١٨٣٥٢٥٦	-١٧٦٤٨٤٣

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٦ .

٤ – المديونية الخارجية : وهي من اكبر المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العراقي ، حيث تجلت هذه المشكلة بشكل واضح بعد خوض العراق لحرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ ، والتي استمرت ما يقارب ثمانية اعوام ، استنزفت فيها اغلب الموارد المادية والمالية والبشرية في التعبئة العسكرية وتغطية نفقات وزارة الدفاع والانفاق الحربي ، اذ بلغت مديونية العراق الخارجية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨ نحو (٤٢.٠) مليار دولار ، واستمرت هذه المديونية بالتزايد مع دخول العراق في حرب الخليج الثانية والتي اجتاح بها الكويت عام ١٩٩٠ ، و نتج عن هذا الاجتياح فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على العراق عام ١٩٩١ ، وتم توقف جميع الصادرات النفطية والصادرات الأخرى الأمر الذي أدى إلى ارتفاع اختلال في الميزان التجاري ونقص حاد في النقد الاجنبي لشد مستحقات العراق من الديون الخارجية ، والتي بلغت في الفترة ١٩٩١ / ١٩٩٥ نحو (٥٧.٠) مليار دولار ، وعلى الرغم من تطبيق مذكرة التفاهم الصادرة من قبل الأمم المتحدة والتي تتضمن السماح بتصدير كميات معينة من النفط العراقي مقابل الغذاء والدواء عام ١٩٩٦ ، الا ان عمليات التنمية أصبحت شبه متوقفة لان إيرادات النفط لا تغطي سوى نصف الموازنة العامة ، وبهذا ازدادت نسبة المديونية الخارجية حتى بلغت حسب التقديرات الدولية نحو (١٢٠) مليار دولار عام ٢٠٠١ ، في حين بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٥٨) مليار دولار [١٥] .

٥– التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ودائم على السلع الضرورية .

من الطبيعي ان أي بلد نامي يخوض حرب غير متكافئة يتأثر اقتصاده وتستنزف موارده ، وهذا ما حصل مع الاقتصاد العراقي ، فبعد سلسلة من الحروب والعقوبات الاقتصادية ، وتدمير البنى التحتية والارتكازية ، ولجوء الحكومة العراقية السابقة الى استخدام العملة الرخيصة لسد الالتزامات الداخلية ، والتي أدت الى الارتفاع العام في مستوى الأسعار، وخاصة للسلع الضرورية وبشكل دائم ومستمر ، لما يقارب ثلاث عقود من الزمن ، نتج عنه ارتفاع حجم التضخم ، وقابل هذا التضخم انخفاض في دخل الفرد وانخفاض في مستوى العمالة والتوظيف في القطاعين العام والخاص [١٦] .

٦– شيوع البطالة وارتفاع معدلاتها : يوصف سوق العمل في العراق قبل عام ٢٠٠٣ بأنه سوق تقليدي ، بسبب عدم مواكبة العراق للمتغيرات الدولية وغير مستجيب لهذه التغيرات وهذا

يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، فقد بلغت نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان اقتصاديا" في عام ١٩٨٧ نحو(٤,٩ %) وارتفعت في عام ١٩٩٧ إلى (١٦.٧%) ، وفي عام ٢٠٠٣ بعد عملية التغيير السياسي والديمغرافي شهد معدل البطالة ارتفاعا" خطيرا" ، اذ وصلت نسبة العاطلين عن العمل إلى ما يقارب (٢٨.١ %) عام ٢٠٠٣ ، وقد تباينت النسب بين المحافظات حيث سجلت النسبة اكبر في محافظات الوسط والجنوب ، وذلك بسبب الاحتلال الامريكي وما سببته العمليات العسكرية من تدمير للمنشآت الاقتصادية المدنية والمؤسسات العسكرية الحيوية ، وعمليات السلب والنهب التي طالت الجزء الاكبر من تلك المنشآت والمشاريع الزراعية والصناعية ، وكذلك ما قامت به سلطات الائتلاف المؤقت بقيادة الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) من اصدار قرار بتسريح الاف العاملين والموظفين من المدنيين والعسكرين من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية ووزارة الثقافة والاعلام .

٧– تدمير شامل للبنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي وتدهور مؤشرات التنمية :

بسبب خوض العراق للحروب المستمرة منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩١ وهذه الاخيرة التي دمرت الاقتصاد العراقي ، حيث قامت دول التحالف ب الهجوم الجوي في ١٧ كانون الثاني من عام ١٩٩١ ودمرت اغلب الطرق والجسور الاستراتيجية ، والمنشئات الصناعية ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، وكافة المنشاة الحيوية والخدمية ، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عام ١٩٩٠ واستمرت بما يقارب ثلاثة عشر عاما" ، حتى احتلال العراق من قبل امريكا تحت ذريعة تغيير نظام الحكم فيه ، أدت هذه الحروب والعقوبات الاقتصادية إلى حرمان العراق من إيرادات النفط مما أدى إلى توقف نحو (١٩٣) شركة صناعية حكومية عن الإنتاج ، والتي كانت تستوعب أكثر من (٦٠٠) إلف عامل وعاملة[١٧] .

٨– انعدام دور القطاع الخاص : اندثار الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص في كل الفعاليات الاقتصادية الخاصة ب التنمية . وما لهذا القطاع من دور مؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و كذلك يمكن ان يعتبر احد الموارد المهمة في نسبة مشاركته لرفد موازنة الدولة العامة .

٩ – زيادة نسبة الفقر في العراق : لم يكن هناك اهتمام جاد بموضوع الفقر في العراق خلال العقود الاربعة الاخيرة (١٩٨٠ – ٢٠١٩) ، بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ففي عقد الثمانينات دخل العراق بحرب مع ايران ادت الى تدهور الاوضاع

الاقتصادية وتفاقم التدهور وبشكل خطير بعد حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية في بداية التسعينات حتى سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من عمليات السلب والنهب والحرق والعمليات الارهابية التي ادت الى تدمير البنى التحتية واغلب القطاعات الاقتصادية المهمة ، وقد استمر هذا التدهور لمدة طويلة ترك اثاره على المجتمع العراقي حيث ارتفعت معدلات الفقر بشكل خطير جدا"، حيث تركزت هذه الظاهرة في اغلب المحافظات الوسطى والجنوبية على الرغم من توافر الثروات الطبيعية والإمكانات البشرية التي يمتلكها العراق [١٨] .

١٠ – تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي : تفشت ظاهرة الفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية في عموم أجهزة الدولة العراقية ، وانتشار القيم الغير أخلاقية بين أوساط العمل ، كالرشوة والمحسوبية ، حيث احتل العراق المركز الخامس على المستوى الدولي من حيث الفساد المالي والإداري المستشري في المؤسسات والدوائر الحكومية حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٨ [١٩] ، وهذه من المعوقات الكبيرة التي أدت إلى استنزاف معظم الموارد المالية التي كانت من المؤمل من خلالها إعادة بناء الاقتصاد الوطني وزيادة في معدل النمو الاقتصادي .

١١ – عدم رشاد الإنفاق الحكومي : تتبع الحكومة العراقية استهلاك غير مدروس وعدم الحكمة في الإنفاق الحكومي فقد استحوذ الإنفاق التشغيلي على النسبة الأكبر من الموازنة العامة للدولة والبالغ نحو (٧٣%) عام ٢٠١٨ ، في حين بلغت معدلات البطالة لنفس السنة ما يقارب (٢٢.٣%) من حجم القوة العاملة [٢٠] ، في حين كان من الواجب أن يتم توجيه نسبة الإنفاق هذه نحو الاستثمار الحكومي والذي بدوره سوف يعمل على تقليص نسبة البطالة أو الإقلال منها ، كذلك المساهمة في تنويع قاعدة الاقتصاد وتحسين هيكله الإنتاجي والذي سوف يعمل على توفير فرص عمل ، تقلل من النسب العالية للبطالة ، وتحقيق النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث – الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

كانت الخطوات الاولى للتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي من قبل الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق (بول برايمر)عام ٢٠٠٣ ، غير واضحة الملامح ، ولم تكن بمستوى الاهداف التي وضعت لأعمار العراق وبناء اقتصاده واعمار ما دمرته الحروب المستمرة ، وانما كانت عبارة عن خطوات وقرارات عشوائية تستهدف تحويل ادارة الدولة العراقية من المركزية

الى اللامركزية مستخدما" اسلوب العلاج ب(الصدمة) ، فقد ركز على اصلاح سياستين مهمتين ، الا وهما اصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية ، من خلال اصلاح الجهاز المصرفي والمالي وتعديل القوانين والتعليمات من جهة ، وتحسين معدلات الانتاج النفطي من جهة اخرى[٢١] ، ونتج عن تطبيق برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي اثار اقتصادية واجتماعية وهي كلاتي :

اولا" : الاثار الاقتصادية لسياسات الاصلاح الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية الكلية

١ – اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

بعد تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق وبدأ بتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي حيث كان لها اثر ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي ، نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم من جديد بعد قرار الامم المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية ، الامر الذي اسهم في زيادة تصدير النفط وارتفاع اسعاره ، والذي انعكس على زيادة الايرادات العامة للدولة ، والتي اسهمت هي الاخرى في زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث (٢٠٠٣ /٢٠١٩) وبشكل ملحوظ ، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو (١٥.٢٨٢) مليار دولار عام ٢٠٠٣ وارتفع الى (٣٦.٦٣٨) مليار دولار ، كما موضح ذلك في جدول (٣) ، ونظرا" للطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماد الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي على الايرادات النفطية ، انخفض الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٩ إلى (١١٠.٩٦٨) مليار دولار ، وبمعدل نمو سالب بلغ (١٤.٧٧–) ، نتيجة الازمة المالية العالمية ، وفي عام ٢٠١٤ انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (٢٢٨.٤١٦) مليار دولار ، وسجل معدل نمو سالب بلغ (٣.٣٩ –) ، نتيجة لتعرض الناتج المحلي الاجمالي الى صدمتين مزدوجتين اولهما هجوم العصابات الارهابية على جزء من العراق عام ٢٠١٤ ، والثانية انخفاض اسعار النفط الخام ، أما خلال المدة المتبقية فقد استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع نتيجة تحرير العراق من عصابات الارهابية ، وارتفاع اسعار النفط الخام عالميا" والاستقرار الامني النسبي ، اذ وصل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (٢٠١٨ و٢٠١٩) نحو (٢١٥.٦٢٦) ، (٢٦٢.٩١٢) مليار دولار على التوالي . كان هذا قبل احداث وباء (كوفيد ١٩) .

جدول (٣) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو (%)	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو (%)

	بالأسعار الجارية (مليار دولار)			(مليار دولار)	
٢٠٠٣	١٥.٢٨٢	-	٢٠١٢	٢١٨.٠٣٢	١٧.٣٧
٢٠٠٤	٣٦.٦٣٨	١٣.٩٧	٢٠١٣	٢٣٦.٤٣٨	٨.٤٤
٢٠٠٥	٤٩.٩٥٥	٣٦.٣٤	٢٠١٤	٢٢٨.٤١٦	-٣.٣٩
٢٠٠٦	٦٤.٨٠٥	٢٩.٧٢	٢٠١٥	١٦٦.٨٢٢	٢٦.٩٦
٢٠٠٧	٨٦.١٢٥	٣٢.٨٩	٢٠١٦	١٦٦.٦٠٣	-٠.١٣
٢٠٠٨	١٣٠.٢٠٤	٥١.١٨	٢٠١٧	١٨٧.٥٣٤	١٢.٥٦
٢٠٠٩	١١٠.٩٦٨	-١٤.٧٧	٢٠١٨	٢١٥.٦٢٦	١٤.٩٧
٢٠١٠	١٣٨.٥١٧	٢٤.٨٢	٢٠١٩	٢٦٢.٩١٢	٢١.٩٢
٢٠١١	١٨٥.٧٥٠	٣٤.٠٩	/	/	/

المصدر : مجموعة البنك الدولي ، احصاءات البنك الدولي للتعمير والتنمية ، العاصمة ، واشنطن الولايات المتحدة الامريكية ، متاح على الرابط https://data.albankaldawli.org .

٢ – اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في التضخم :

ان عمليات الاصلاح النقدي والمصرفي التي قامت بها سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام ٢٠٠٣ وما قام به البنك المركزي العراقي عام ٢٠٠٤ ، من خلال استخدامه الى وسيلتين اساسيتين هما :

- الوسائل الكمية : التي عملت على معالجة التضخم عن طريق التحكم بكمية النقود المطروحة .
- الوسائل السعرية : التي تم فيها التناسب بين سعر الصرف للدينار العراقي ، والعملات الاجنبية ، كان لها دور كبير ومؤثر في معالجة التضخم ، من جدول (٤) يمكن ان نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي للأسعار مقارنة في سنة الاساس ٢٠٠٧ ، وارتفاع معدلات التضخم خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) ، ثم اخذت معدلات التضخم بالانخفاض التدريجي الى ان بلغ نحو (١٢.٧٠ %) عام ٢٠٠٨ ، ومن ثم انخفض الى (٨.٣٠ %) بعد ان كان قد وصل الى اعلى مستوياته (٥٣.١٠%) عام ٢٠٠٦ ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى نجاح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، كونها سياسة متشددة آنذاك ، حيث قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة الذي بلغ (٢٠%) عام ٢٠٠٧ بعد ان كان نحو (٧% ، و١٦%) في عامي ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ على التوالي ، الى جانب تحسن الوضع الامني بعد عام ٢٠٠٧ [٢٢]، واخذت معدلات التضخم بالانخفاض الحاد خلال المدة (٢٠١٦ –٢٠١٩) مع ثبات الرقم القياسي للأسعار لنفس المدة اذ بلغ معدل التضخم نحو (٠.١٠ %) عام ٢٠١٦ وانخفض الى (٠.٢–%) عام ٢٠١٩ ، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على نجاح

سياسات الاصلاح الاقتصادي في تخفيض معدلات التضخم خلال مدة البحث (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) .

جدول (٤) معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩)

السنوات	*الرقم القياسي للأسعار لسنة ٢٠٠٧	معدل التضخم (%)
٢٠٠٣	-	٣٣.٦
٢٠٠٤	٣٦.٤	٢٦.٨٠
٢٠٠٥	٤٩.٩	٣٧.١٠
٢٠٠٦	٧٦.٤	٥٣.١٠
٢٠٠٧	١٠٠	٢٠.٩٠
٢٠٠٨	١١٢.١	١٢.٧٠
٢٠٠٩	١٢٢.١	٨.٣٠
٢٠١٠	١٢٥.١	٢.٥٠
٢٠١١	١٣٢.١	٥.٦٠
٢٠١٢	١٤٠.١	٦.١٠
٢٠١٣	١٤٢.٧	١.٩٠
٢٠١٤	١٤٥.٩	٢.٢٠
٢٠١٥	١٤٨	١.٤٠
٢٠١٦	١٠٤.١	٠.١٠
٢٠١٧	١٠٤.٣	٠.٢٠
٢٠١٨	١٠٤.٧	٠.٤
٢٠١٩	١٠٤.٥	-٠.٢

المصدر: المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨–٢٠١٩ ، صفحات متفرقة .

٣– اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في سعر الصرف :

بعد تطبيق برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي عام ٢٠٠٤ ، واصلاح السياسة النقدية ، اضحى سعر الصرف سياسة مهمة ذات أهداف واضحة المعالم يحكمها القانون ، وانهاء التخبط والفوضوية التي كانت سائدة منذ عام (١٩٩٠–٢٠٠٢) ، وهي المدة التي شهدت انغلاق في التجارة الخارجية للعراق والمعاملات الرسمية مع العالم الخارجي، وانعدام مصادر العرض الأساسية من النقد الاجنبي ، بسبب توقف الصادرات النفطية وتجميد كل أرصدة العراق في الخارج [٢٣] ، وأصبحت سياسة سعر الصرف أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية الجديدة في العراق ، إلى جانب الغاء التعددية في أسعار الصرف والتوجه نحو سعر الصرف المدار، وان الاصلاحات الجديدة في سياسة سعر الصرف للدينار العراقي اظهرت قدرات كبيرة في السيطرة على استقرار سعر صرف مقابل الدولار الامريكي خلال المدة (٢٠٠٣ –٢٠١٩) ، ومن الجدول (٥) نلاحظ ان سعر

صرف الدينار العراقي عام ٢٠٠٣ كان يعادل (١٣٦١) دينار عراقي لكل دولار ، وقد ارتفعت قيمته بصورة كبيرة جدا في عام ٢٠٠٤ حيث انخفض سعر الصرف إلى (١٤٥٣) دينار عراقي / دولار ، لاسيما بعد عملية استبدال العملة القديمة (الرخيصة) بالعملة العراقية الجديدة الموحدة ، ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام لدى الجمهور في داخل وخارج العراق ، إذ توفر فيها عنصر الامان ، وصعوبة التزوير، الامر الذي زاد من الطلب عليها كخزين جيد للقيمة ، وكذلك الاصلاحات الجديدة والبدء بتطبيق عملية مزاد العملة من قبل البنك المركزي العراقي ضمن اصلاح سياسته النقدية ، فتحسن سعر الصرف اذ بلغ (١٤٥٣) دينار عراقي / دولار ، عام ٢٠٠٤ وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي الى التدهور عام ٢٠٠٥ ليبلغ (١٤٧٢) دينار عراقي / دولار، نتيجة للتدهور الأمني خلال تلك الفترة الزمنية ، مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والسلع الغذائية وغيرها، و يعد هذا التدهور في سعر الصرف طفيفا" الى حدا" ما ، اذ سرعان ما عاود سعر الصرف إلى الارتفاع والتحسن بوتيرة مستمرة نوعا" خلال المدة (٢٠٠٧ –٢٠٠٨) ، مع الاستقرار النسبي للوضع الامني ، وارتقاع اسعار النفط ، أما في المدة ما بين (٢٠١٩ – ٢٠٠٩) شهدت سعر صرف الدينار العراقي استقرارا" ملحوظا" ، وهذه من الاثار الايجابية التي نتجت من عملية اصلاح السياسة المالية ضمن تطبيق برامج سياسات الاصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ .

جدول (٥)اسعار سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩)

السنوات	دينار عراقي/سعر الصرف	السنوات	دينار عراقي/سعر الصرف
٢٠٠٣	١٣٦١	٢٠١١	١١٩٦
٢٠٠٤	١٤٥٣	٢٠١٢	١٢٣٣
٢٠٠٥	١٤٧٢	٢٠١٣	١٢٣٣
٢٠٠٦	١٤٧٥	٢٠١٤	١٢١٤
٢٠٠٧	١٢٦٧	٢٠١٥	١١٦٧
٢٠٠٨	١٢٠٣	٢٠١٦	١٢٧٥
٢٠٠٩	١١٨٢	٢٠١٧	١٢٥٨
٢٠١٠	١١٨٦	٢٠١٨	١٢١٥
/	/	٢٠١٩	١٢٠١

المصدر : البنك المركزي العراقي ، قسم الارقام القياسية / الجهاز المركزي للإحصاء / العراق ،٢٠١٩ .

ثانيا" : الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق(البطالة ، الفقر)

ترتب على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق مجموعة من الاثار الاجتماعية وان تلك الاثار كانت في الغالب سلبية ، لاسيما مع بداية تطبيق تلك البرامج (المدى القصير)، وتعد التكلفة الاجتماعية نتيجة الانكماش الاقتصادي في مقدمة الاثار التي تقع عادة مع بدأ التنفيذ، مما يؤدي الى زيادة البطالة والفقر وانخفاض الدخول ، وسنتناول في هذا المبحث هذه الاثار على مؤشري البطالة والفقر في العراق خلال مدة البحث (٢٠٠٣-٢٠١٩) وهي كما يلي:

١ – اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي في البطالة :

ان البطالة مشكلة ازلية يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وكما ورد ذكر ذلك سابقا" ، ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي اذ ان الصادرات النفطية تشكل نسبة (٩٥ %) في تكوين وتمويل الموازنة العامة للدولة ، لكن على الرغم من هذه الأهمية إلا أن هذا القطاع لا يستوعب أكثر من (٢%) من قوة العمل ، و نجد ان الزيادة في نمو القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية الاقتصادية ، ومن المفترض ان تنمو القطاعات الاخرى بواقع ثلاثة اضعاف النمو في القطاع النفطي نتيجة الوفرة المالية من صادراته السنوية لكي تستطيع استيعاب القوى العاملة العاطلة عن العمل[٢٤] ، ومن الاسباب الاخرى للبطالة النمو السكاني فعلى الرغم من ان النمو السكاني يعتبر من الحالات الصحية والايجابية في المجتمعات الديناميكية لأنها توفر قوة عمل جديدة تزود الاقتصاد بقوى إنتاجية متجددة تسهم في عملية النمو الاقتصادي ولكن في العراق حدث العكس حيث لم تستغل هذه القوى مما أثرت سلبا" وأدت إلى زيادة في نسبة معدل البطالة ، وكذلك تدمير البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي نتيجة الحروب المتتالية بعد عام ١٩٨٠ ، ودخول العراق في حرب الخليج الأولى والثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق لمدة (١٣) عام من قبل الأمم المتحدة وكذلك الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وكما ورد في تقارير وزارة التخطيط العراقية ففي عام ٢٠٠٣ بلغ معدل البطالة حوالي (٢٨.١ %) وهي نسبة مرتفعة وهذا امر طبيعي بعد ان أمرت إدارة سلطة الائتلاف المؤقت في العراق بقيادة (بول برايمر الامريكي) ان تسرح عدد كبير جدا" من القوات المسلحة في وزارتي الدفاع والداخلية ، ومن منتسبي وزارة الثقافة والاعلام ، وتدمير كل المنشاة الاقتصادية الحيوية ، وما لحقها بعد ذلك من تنفيذ لشروط صندوق النقد الدولي وكان أهمها تخفيض معدلات الاستخدام والتشغيل من خلال تسريح نسبة من الأيدي العاملة بعد غلق الكثير من الوحدات والمنشآت الاقتصادية .

ان السير المتعجل نحو اقتصاد السوق لم يؤد الى زيادة فاعلية تخصيص الموارد ، وانما قاد الى تدهور حاد في الطلب المحلي على عناصر الانتاج ، اضافة الى اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية بعد تحرير التجارة الخارجية وانتعاش الاقتصاد النفطي الذي ادى بدوره الى زيادة في حجم الاستيرادات الاجنبية ، وهذا ادى الى ان يفقد منتجو السلع الصناعية والزراعية قدرتهم على منافسة السلع الاجنبية الرخيصة ، الامر الذي ادى الى منع حدوث نمو الاستثمارات الخاصة داخل الاقتصاد العراقي ، وبتالي قلص امكان خلق فرص عمل جديدة قادرة على امتصاص البطالة [٢٥] .

ومن الاسباب المهمة التي عملت على تفشي البطالة وعدم نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي ، وعدم انتعاش سوق العمل في العراق ، هي تفشي الفساد الاداري والمالي الذي ادى الى استنزاف معظم الموارد المالية ، والتي كان من الممكن استغلالها في اعادة بناء الاقتصاد العراقي ، وخلق فرص عمل واسعة ،واعادة البنى التحتية، التي دمرتها الحروب المتكررة والاحتلال الامريكي بعد عام ٢٠٠٣ ، لكن الذي حصل خلال المدة (٢٠٠٣ -٢٠١٠)،قد تم انفاق نحو (٣٤٩.٩) مليار دولار، ضمن الموازنات العامة للدولة، دون ان تحقق هذه الموارد الضخمة اي نشاطات اقتصادية تساعد في توفير فرص العمل والحد من تفشي ظاهرة البطالة ، بل انفقت معظمها على الجوانب الامنية [٢٦] ، فلو تتبعنا الجدول(٦) الذي يبين معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٩) ، نجد ان معدل البطالة بلغ نحو (٢٨.١ %) ، عام ٢٠٠٣ ، ويعود ذلك الى الاسباب التي ذكرت سابقا في مقدمتها الاحتلال الامريكي وتسريح منتسبي ثلاث وزارات (الدفاع والداخلية ووزارة الاعلام والثقافة) .

وبناء" على نتائج الدراسة التي قامت بها وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، وبالتعاون مع دائرة العمل والضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، اكدت نتائج تلك الدراسة ان معدل البطالة في العراق قد بلغ نحو (٢٨.١ %) من فئة الشباب ، اذ ينتمي (٢١.٤%) من العاطلين الى الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة ، و(٢٧%) من العاطلين ينتمون الى الفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة [٢٧] ، وفي عام ٢٠٠٦ انخفضت نسبة البطالة الى نحو (١٧.٥) ، ويعود سبب ذلك الانخفاض الى زيادة التوظيف في الجيش والشرطة العراقية واعادة المفصولين من منتسبي وزارتي (الدفاع والداخلية) ونزايد اعداد المهاجرين الى خارج العراق ، كما انخفض معدل البطالة عام ٢٠٠٨ ، الى نحو (١٥.٣ %) ، اعقاب فتح باب التعيين في اجهزة الدولة كافة

وبصورة مفرطة وبطريقة عشوائية غير مخطط لها ، وكان الهدف منها امتصاص البطالة العالية فقط دون حصول نمو اقتصادي ، الامر الذي ادى الى زيادة في نسب البطالة المقنعة نتيجة توظيف الفئات غير المسلحة بالمهارات والبعيدة عن مبدأ الكفاءة في اشغال الوظائف العامة ، واستمرت معدلات البطالة بالتذبذب والانخفاض النسبي ، حتى عادت لترتفع نسبتها عام ٢٠١٨ لتصل الى نحو (٢٢.٦%) وذلك للأسباب انفة الذكر ، اضافة الى الزيادة السكانية ، وتخلي الحكومة العراقية عن الالتزام بتعيين الخريجين وغياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل ، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ، وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاطلة وتباطؤ عملية الاصلاح الاقتصادي في اعادة هيكلة المنشاة الاقتصادية المنتجة لتستوعب تلك الطاقات الشبابية المتعطلة ، كل ذلك ادى الى تفاقم مشكلة البطالة في العراق وفي عام ٢٠١٩ عملت الحكومة العراقية بمشروع الورقة البيضاء الذي قلل الى حدا" ما من معدل البطالة لتصل الى نحو (١٢.٨%) .

جدول (٦) معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩)

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
٢٠٠٣	٢٨.١	٢٠١٢	١١.٩
٢٠٠٤	٢٦.٨	٢٠١٣	١٦
٢٠٠٥	١٨	٢٠١٤	١٠.٩
٢٠٠٦	١٧.٥	٢٠١٥	١٥
٢٠٠٧	١١.٧	٢٠١٦	١٠.٨
٢٠٠٨	١٥.٣	٢٠١٧	١٩.٩
٢٠٠٩	١٥.١	٢٠١٨	٢٢.٦
٢٠١٠	١٥	٢٠١٩	١٢.٨
٢٠١١	١٢.٢	-	-

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨–٢٠١٩ ، صفحات متفرقة .

٢ – اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي في الفقر:

لم يكن هناك اهتمام جاد بموضوع الفقر في العراق خلال العقود الاربعة الاخيرة (١٩٨٠– ٢٠١٩) ، بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ففي عقد الثمانينات دخل العراق بحرب مع ايران ادت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية ، وتفاقم التدهور وبشكل خطير بعد حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من عمليات السلب والنهب والحرق والعمليات الارهابية التي ادت الى تدمير البنى التحتية وتدمير اغلب القطاعات الاقتصادية المهمة، والعمليات الارهابية التي ادت الى اجبار الالاف العوائل الى ترك اماكن عملهم واماكن سكناهم واللجوء الى المخيمات، ولم تكن سياسات الاصلاح التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ بالمستوى المطلوب. وانما سارت العملية بشكل عشوائي وبدون تخطيط او رؤية استراتيجية واضحة ، مما فاقم من معدلات الفقر وجعلته في اخطر مستوياته، اذ ان التوجه المتزايد نحو اقتصادات السوق ، واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي عبر مجموعة من السياسات، منها سياسة تحرير الاسعار ، وسياسة تحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض الانفاق الحكومي، ورفع الدعم عن ذوي الدخل المحدود ، بهدف معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ، وخصخصة القطاع العام وما خلفه من ارتفاع في معدلات البطالة ، وسياسة جذب الاستثمار الاجنبي ، كل تلك التوجهات قد اثرت سلبا" على الفقراء ، كإلغاء دعم الغذاء والنقل ، وتقليل الانفاق العام على التعليم والصحة والكهرباء والماء والمجاري ، وغيرها من الخدمات العامة وقد نفذت الحكومة العراقية هذه الاجراءات كنتيجة للاتفاقية مع صندوق النقد الدولي كما ذكرنا ذلك سابقا" في اطار اتفاقية تخفيض ديون العراق عام ٢٠٠٤ ، كشبكة امان واقية من الاثار السلبية المتوقعة من تطبيق تلك الاجراءات ،التي تضمنتها الاتفاقية ، الامر الذي استمرت فيه مؤشرات الفقر بإعطاء صورة مخيفة عن المستوى المعيشي في العراق ، اذ يشير تقرير وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق حول مؤشرات الفقر لعام ٢٠٠٣ ، ان الاسر التي تعاني من فقر شديد قد بلغت نسبتها نحو (١١%) ، اما نسبة الاسر الفقيرة بلغت نحو (٤٣%) اما ما سجلته خارطة الحرمان لعام ٢٠٠٦ ، والتي اعتمد فيه على التصنيف الثلاثي لمستوى المعيشة ، فحسب التصنيف الثلاثي بلغت نسبة الاسر متدنية الفقر نحو (٣٣.٢%) وبلغت نسبة الاسر في الوضع المتوسط نحو (٤٤.٨%) والمتبقي في وضع عال"[٢٨] ، واكدت بيانات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق لعام ٢٠٠٩ ، ان الافراد الذين يقعون

تحت خط الفقر والذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الغذائية وغيرها من الحاجات الاساسية قد بلغت نسيتهم نحو (٢٢.٩%) ، وان اعلى نسبة للفقر تتركز في الريف من الحضر ، اذ بلغت نسبة الفقر في الريف نحو (٤٠%) وفي الحضر نحو (١٦%) [٢٩] ، وفي عام ٢٠١٢ كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق اذ انخفضت نسبة الفقر بحسب خطة الفقر الوطني من (٢٢.٥%) في عام ٢٠٠٧ الى نحو (١٨.٩%) عام ٢٠١٢ ، وذلك بسبب التحسن في اسعار النفط والدي احدث زيادة غي ايرادات الدولة ، اضافة الى تحسن الوضع الامني في المحافظات الوسطى والجنوبية وزيادة في فرص التعيين وزيادة في معدل الرواتب وجذب الفئة الشابة من الذكور للعمل في وزارة الدفاع والداخلية ، وكان من الممكن ان يتحقق هدف استراتيجية التخفيف من الفقر المعدة من قبل الحكومة العراقية والشركاء ، الا ان الازمة المزدوجة المتمثلة بهجمات العصابات الارهابية واحتلالها لبعض المناطق الشمالية والعربية في العراق ، وانخفاض اسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤ قد ادت الى ارتفاع نسبة الفقر الى نحو (٢٢.٥%) ، وبعد التحرير والقضاء على العصابات الارهابية (داعش)، وارتفاع اسعار النفط ، انخفضت نسية الفقر الى (٢٠.٥%) عام ٢٠١٧ ، وعادت نسبة الفقر بالارتفاع للأعوام ٢٠١٨ -٢٠١٩ اذ بلغت في عام ٢٠١٩ نحو (٢٤.٨%) ، نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة للخرجين ، وشيوع البيروقراطية والفساد الاداري والرشا والمحسوبية لاسيما في المحافظات الوسطى والجنوبية ، وكما موضح في الجدول (٢٤) ، الذي يبين تباين نسب الفقرة وشدتها بين المحافظات ، ففي عام ٢٠٠٧ سجلت اعلى نسبة للفقر في محافظة المثنى اذ بلغت نحو (% ٤٩.٩) ، وادنى نسبة في محافظة كركوك اذ بلغت نحو (٩.٧ %) من العام نفسه ، اما في عام ٢٠١٢ فقد سجلت محافظة المثنى ايضا النسبة الاعلى ومما جعلها ضمن المحافظات التي تحت خط الفقر اذ بلغت نسبة الفقر فيها نحو (٥٢.٥%) وتلتها بعد ذلك محافظة الديوانية ومن ثم محافظة ميسان ، ومحافظة وذي قار اذ بلغت نسب الفقر فيهم نحو (٤٤.١% ، ٤٢.٣% ، ٤٠.٩%) على التوالي ، وفي الاعوام ٢٠١٩/٢٠١٨ بقيت المحافظات الوسطى والجنوبية محافظة على نسب الفقر اضافة الى ارتفاع النسب في المحافظات الغربية بعد تدميرها وتهجير سكانها من قبل العصابات الارهابية ، الامر الذي ادى الى فقد معظم سكان تلك المناطق الى مصادر العيش وايواءهم في مخيمات اللاجئين .

جدول(٥) نسب الفقر في المحافظات العراقية للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩)

المحافظات	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٨-٢٠١٩
	نسبة الفقر على مستوى المحافظات %	نسبة الفقر على مستوى المحافظات %	نسبة الفقر على مستوى المحافظات %
بغداد	١٢.٩	١٢.١	٩.٨
نينوى	٢٣.١	٣٤.٥	٣٨.٨
كركوك	٩.٧	٩.٢	٩.٦
ديالى	٣٣.٢	٢٠.٥	٢٨.٥
الانبار	٢٠.٩	١٥.٦	١٨.٢
صلاح الدين	٤٨.١	١٦.٧	١٧.٩
كربلاء	٣٦.٩	١٢.٤	١٣.٨
بابل	٤١.٥	١٤.٥	١١.٢
واسط	٣٤.٨	٢٦.٢	١٩.٨
النجف	٢٤.٤	١٠.٨	١٣.٦
الديوانية	٣٥.١	٤٤.١	٤٨.٧
المثنى	٤٩.٩	٥٢.٥	٥٣.٢
ميسان	٢٥.٣	٤٢.٣	٤٧.٤
ذي قار	٣٢.٢	٤٠.٩	٣٩.٩
البصرة	٣٢.١	١٤.٩	١٧.٣
النسبة الكلية	٢٨.٩	٢٤.٤	٢٤.٨

– المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة التخطيط ، " استراتيجية التخفيف عن العراق " .

– وزارة التخطيط ، مسح رصد وتقويم في العراق للمدة (٢٠٠٧ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٩) .

الاستنتاجات

١ – برامج الاصلاح الاقتصادي هي مجموعة من السياسات التي تستخدم في اعادة تخصيص الموارد المتوفرة في البلدان النامية من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ورفع كفاءة ومستوى الانتاج في اطار تحرير الاقتصاد القومي ، معتمدة على الية السوق ، هدفها الاساسي هو رفع دعم الدولة عن القطاع العام من خلال الدعم التام للقطاع الخاص وخصخصة القطاعات الاقتصادية والمشاريع الانتاجية .

٢ – ان سياسات الاصلاح الاقتصادي وطريقة تطبيق برامجها في والعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، لم تستطع تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة في المدى المتوسط والطويل ، لاسيما في الناتج المحلي الاجمالي ، والذي ينعكس في ارتفاع متوسط دخل الفرد ، بحيث يوفر

فرص عمل للعاطلين ، ويحسن من مستواهم المعيشي ويعالج ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتوفير الخدمات العامة .

٣ – ان كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق تتأثر بصورة مباشرة بالظروف الخارجية ، مثل الازمات المالية العالمية ، وتقلب اسعار النفط وحروب المنطقة وبالظروف الداخلية ، مثل الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، وهجوم العصابات الارهابية ، والعنف الداخلي وعدم الاستقرار الامني والسياسي ، اذ كان تأثير هذه الظروف اكثر من تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي .

٤ – بالرغم من ما يتمتع به العراق من ثروات معدنية ، واحتياطات كبيرة من النقد الاجنبي ، وموارد طبيعية وبشرية ، الا ان الحروب التي خاضها بدا" من عام ١٩٨٠ (حرب الخليج الاولى) وتبعتها حرب الخليج الثانية (اجتياح دولة الكويت) ، والعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه ، وما تبعها من احتلال امريكي ، جميعها ساعدت على تدمير البنى التحتية وتخلف القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة والفقر .

٥ – ان الخطوات الاولى لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي كانت غير واضحة الملامح ، كما انها لم تكن بمستوى الاهداف التي وضعت من اجلها ، كأعمار ما دمرته الحروب ومعالجة التخلف في الاقتصاد العراقي ، وبناء اقتصاد قائم على الية السوق ، ودعم القطاع الخاص ، من اجل تحقيق تنمية مستدامة .

٦ – ان الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لم تنجح في تحقيق اصلاح اقتصادي شامل على الرغم من كل المحاولات الجادة من ذوي الاختصاص ، ويعود السبب في ذلك الى مجموعة من التحديات التي اعاقت الاصلاح الاقتصادي ، منها عدم الاستقرار السياسي والامني ، اضافة الى الفوضى وضعف القانون ، والفساد المالي والاداري المستشري في كافة مفاصل الدولة ، اي ان سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد

عام ٢٠٠٣ جاءت في وقت غير ملائم وليس في محلاها نتيجة الظروف الاستثنائية والغير طبيعية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٧ – تزايد معدلات البطالة والفقر في العراق على الرغم من كونه بلد نفطي بامتياز ، وهذا يعود الى فشل السياسات الاقتصادية المعتمدة ، وعدم موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل ، فضلا" عن حالة الفساد المالي والاداري المستشري في هذا البلد .

التوصيات

١ – على الحكومة العراقية اتخاذ البرامج والسياسات الاصلاحية الملاءمة لظروف الاقتصاد العراقي، والابتعاد عن الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي ،عن طريق اتباع سياسات اقتصادية تهدف الى معالجة اوجه الاختلال في اقتصاداتها ، وتصحيح مسار المتغيرات الاقتصادية اعتمادا" على موارد العراق الذاتية والامكانات المتاحة ، مع استثمار امثل للموارد الأتية من مصادر خارجية

٢ – العراق من الدول التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة فمن الضروري ايجاد سياسات اقتصادية واضحة المعالم ، على ان يتم تطبيقها لتوظيف تلك الثروات من اجل تحقيق التقدم والنمو المستدام ، وينبغي ان تكون تلك السياسات ملائمة مع طبيعة العراق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية ،على ان تتبناها قيادات وطنية مخلصة ومن ذوات الاختصاص ، مبتعدة عن الولاءات السياسية والقومية والطائفية .

٣– ان التحول نحو اقتصاد السوق ودعم دور القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي ، هذا لا يعني الغاء دور الدولة العراقية في قيادة النشاط الاقتصادي ، لان القطاع الخاص مهما عظمت موارده ، فهو غير قادر بمفرده على القيادة وتحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما وان الدولة تسيطر على اهم الموارد وفي مقدمتها النفط ومشتقاته .

٤– على الحكومة العراقية العمل على اعادة توزيع الدخل والثروة ، ومراعاة الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، وابتكار الوسائل لزيادة الدعم الحكومي ، وتحسين مستوى الافراد المعاشي ، وتقليص الفوارق الطبقية .

٥- على الجهات العراقية المسؤولة عن هيكلة الاقتصاد العراقي ان تعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية بقطاعاتها المختلفة ، لأنهاء الحالة الريعية الاحادية المعتمدة على القطاع النفطي ، وايجاد قاعدة صناعية صلبة ، من خلال دعم وتنمية القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والسياحة) وفق استراتيجية تنموية واضحة الرؤيا والاهداف ، وهنا ينبغي اشراك القطاع الخاص وفق مبدأ الشراكة او الخصخصة.

الهوامش والمصادر :

---

[١]- خالد روكان عواد ، " الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٢ التجربة والتحديات " ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، فلوجة ، جامعة الأنبار، ٢٠١٥ ، ص٣ ، K Ktr٢٠٠٠@yahoo.com

[٢]- نبيل جعفر عبد الرضا ، (٢٠١٢) ، " نحو إستراتيجية جديدة للإصلاح الاقتصادي " ، مأخوذ من شبكة المعلومات www.alhewar.org

[٣]- Salameh , Mohammed Bani . et al. (٢٠١٨) . " The Impact of Economic Reform on Political Reform , Jordan as a Model " . American Journal of Industrial and Business Management. Vol. ٨ No.٦

[٤]- Ferdinand Bakoup. (٢٠١٣) ." Promoting Economic Reforms in Developing Countries Rethinking Budgetary Aid? ". Working Papers Series . No. ١٦٧ . African Development Bank Group .Tunis .

[٥]- راضية أسمهان خزار ، (٢٠١٢) ، " دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية الشرية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف١ .

[٦]- سندس جاسم شعيبث ، شذى سالم دلى ، " دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق حالة دراسية " ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد السابع / العدد الثالث ،٢٠١٧ ، ص ص ٢٣٢-٢٥٨.

[٧] – حيدر عليوي شامي الساعدي ، (٢٠١٥) ، مرجع سبق ذكره .

[٨]-، كريم سالم حسين ، (٢٠١٨) ، " الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية " ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص ص : ١-٢٧.

[٩]– ايمان محمد ابراهيم ، (٢٠٢١) ، " دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة طنطا – مصر ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، ص ص : ١–٦٢.

٦ –World Bank , (٢٠١٨) forecast for Iraq , June, p١٥٣ .

[١٢] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات / مديرية الحسابات القومية ، ٢٠٠٢ .

[١٣] - **اسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، التشخيص وسبل المعالجة ،رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (مجموعة مؤلفين) ،**

مركز العراق للدراسات ، بيروت،٢٠٠٦ ، ص ٤٠ .

[١٤] - **د . صلاح عبد الحسن ، واقع وامكانيات تنمية القطاع الصناعي في العراق خلال مرحلة الحصار ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة العدد الاول السنة الثانية ٢٠٠٠ ص٥٤.**

[١٥] - محاضرة الدكتور سنان الشبيبي ، محافظ البنك المركزي العراقي ،"" ألقيت في بغداد حول الواقع النقدي في العراق "" ، اذار ، ٢٠٠٤ .

[١٦] - د . علي عبد محمد سعيد الراوي ، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، في في ندوة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٧ – ص ٩٨ .

[١٧] - مالك عبد الحسين احمد ، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ، كلية التقنية الادارية البصرة ، ٢٠١٠ و بحث منشور على الانترنت www.iasg.net .

[١٨] - وزارة التخطيط العراقية ، ٢٠١٣ ، استراتيجية التنمية الوطنية ، (٢٠١٣- ٢٠١٧) بغداد ،

[١٩] -تحسين كريم عاني ، العراق في مدركات الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية : اضواء ومعالجات ، ورقة نقاشية منشورة على الموقع : www.httplnazaha.iq .

[٢٠] - مجلس النواب العراقي ، تقرير الموازنة العامة للعام ٢٠١٨ .

[٢١] - كمال البصري ، باسم عبد الهادي حسن ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، المعهد العراقي للاصلاح ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٩-١٠ .

[٢٢] - فالح ابو عامرية ، " الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، الاردن ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠١٩ .

[٢٣] - مظهر محمد صالح، **" التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف"** ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦.

[٢٤] - - حسن عباس حسين الشمري ، تحليل الاثر الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق من المدة (١٩٩٥– ٢٠١١) ص. ص ١٩٤ – ١٩٥ .

[٢٥] - د . حسن لطيف كاظم واخرون ، " البطالة في العراق المظاهر والاثار وسبل المعالجة " ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٩ .

[٢٦] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة ، البيان المالي لوزارة المالية ، ٢٠١٠ ، مصدر سابق .

[٢٧] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣ ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .

* في عام ١٩٩١ تم عزل المحافظات الشمالية واعطائهم الحكم الذاتي ضمن ما يسمى بإقليم كردستان العراق والذي يضم ثلاث محافظات (اربيل والسليمانية

[٢٨]- التقرير الاستراتيجي العراقي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨ ،ص٢٩٠ .

[٢٩] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، " الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق ، ٢٠٠٩ ، ص٨ .